مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: منظمة الأمم المتحدة بين الحاجة إلى الإصلاح والتحديات والمعوقات في ظل التحولات الراهنة
اسم الكاتب: د. خضر أورفلي، د. نور الدين هرمز، صقر قنوع
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4785
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 18:30 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (6) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (6) 2015

منظّمة الأمم المتّحدة بين الحاجة إلى الإصلاح والتحديات والمعوقات في ظل التحولات الراهنة

الدكتور خضر أورفلي*
الدكتور نور الدين هرمز**
صقر قنوع***

(تاريخ الإيداع 26 / 10 / 2015. قُبِل للنشر في 29 / 12 / 2015)

□ ملخّص □

أصبحت الدعوة إلى تعديل وإصلاح النّظام الدولي الذي أنشأ الأمم المتّحدة مطلباً ملحاً من الدول الأعضاء، وذلك عبر قواعد قانونية دوليّة جديدة للتغلّب على حالة الجمود والشلل في أجهزة الأمم المتّحدة، وذلك عبر تفعيل بنود الميثاق التأسيسي للمنظمة التي ظلت معطلة لأكثر من نصف قرن مما انعكس على دور هذه المنظمة وإخفاقها في حفظ الأمن والسلم الدوليين نتيجة تحكّم القوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي بقرارات وأجهزة المنظمة، وخصوصاً مجلس الأمن. وبناءً على ما سبق سنعمل على دراسة واقع ومستقبل الأمم المتحدة في ظل المتغيرات التي يعرفها النظام الدولي، وكيف يمكن للمنظمة أن تستجيب وتتأقلم مع هذه المتغيرات وتواكب التحديات المطروحة أمامها، وتكون في مستوى تطلعات المجتمع الدولي بحسب ما جاء في ميثاقها التأسيسي.

الكلمات المفتاحية: منظمة الأمم المتحدة– النظام الدولي– الشرعية الدولية– السلم والأمن الدوليين.

*أستاذ – قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة حلب– سورية.
**أستاذ – قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– سورية.
***طالب ماجستير– قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة حلب– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (6) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (6) 2015

United Nations Organization between the need for reform, challenges and constraints in the current transformations

Dr. Kheder Alurfaly[*]
Dr. Nour Eddin Hurmoz[**]
Saker Kanoua[***]

(Received 26 / 10 / 2015. Accepted 29 / 12 / 2015)

□ ABSTRACT □

The call for the amendment and reform of the international system which established the United Nations has become an urgent demand of the Member States through a new set of international legal norms to overcome the stalemate and paralysis in the United Nations bodies and through activating the founding charter of the organization, which has been defunct for more than half a century, the thing that negatively affected the role of these bodies and lead to its failure in keeping international peace and security due to the control exercised by the superpowers on the international system and the decisions taken by the organization, especially in the Security Council.

Based on the above, we will study the reality and the future of the United Nations in the light of the changes offered by the international system and how the organization can respond and adapt to these changes and keep up to the challenges ahead of it and be in the level of expectations of the international community, according to the statements in its Constitution.

key words: United Nations Organization, The international system, International legitimacy, International peace and security.

[*] **Professor- Department of Economics And Planning- Faculty of Economic- Aleppo University-Syria.**
[**] **Professor- Department of Economics And Planning- Faculty of Economic-Tishreen University-Syria.**
[***] **Postgraduate Student- Department of Economics And Planning- Faculty of Economic- Aleppo University-Syria.**

مقدّمة:

أصبح تعديل النّظام الدولي الذي أنشأ الأمم المتّحدة مطلباً ملحاً من الدول الأعضاء، وذلك عبر قواعد قانونية دوليّة جديدة للتغلّب على حالة الجمود والشلل في أجهزة الأمم المتّحدة، وذلك عبر تفعيل بنود الميثاق التأسيسي للمنظمة التي ظلت معطلة لأكثر من نصف قرن مما انعكس على دور هذه المنظمة وإخفاقها في حفظ الأمن والسلم الدوليين نتيجة تحكّم القوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي بقرارات وأجهزة المنظمة، لاسيما مجلس الأمن بالاستخدام المفرط لحق الاعتراض veto.[1]

وعن أداء المنظمة في استتباب الأمن الجماعي لم تتمكن الأمم المتّحدة من التحرك وفق قواعد الشرعية الدولية والعدالة الدولية لتهدئة بؤر التوتر وحل الأزمات الدولية وإحلال السلام المنشود، ورغم أنّ المنظّمة الأممية تحركت في بداية التسعينات من القرن الماضي في بعض القضايا التي هددت السلم الدولي فإنّ ذلك تمّ بأجندة سياسية أمريكيّة محضة خدم لمصالحها القومية الاستراتيجية، وتجلى ذلك في المنطقة العربية التي كانت مسرحاً خصباً للدور الجديد للأمم المتحدة ونعني بالذكر التدخل في أزمة الخليج الثانية عام 1991 ضد العراق، والتدخل في الأزمة الصومالية عام 1992، والأزمة الليبية في قضية لوكربي، في مقابل ذلك لم تكن الأمم المتّحدة فعالة وصارمة في تطبيق قراراتها الدوليّة ضدّ إسرائيل وممارساتها القمعية مع الشعب الفلسطيني والاعتراف بحقوقه المشروعة دولياً، وبالتالي تنكرت الأمم المتحدة لالتزاماتها تجاه القضية الفلسطينية وأصبحت أداة ضغط أمريكية لحماية إسرائيل من أية قيود قانونية أو قرارات تمس بأمنها القومي وسياساتها التعسفية، [2] ونتيجة لذلك ألغت الجمعية العامة في بداية التسعينات قرارها القاضي بعدِّ الصهيونية شكلاً من أشكال العنصريّة.

وقد عرفت منظمة الأمم المتّحدة عقب أحداث 11 أيلول 2001 تهشيماً وانتهاكاً خطيراً غير مسبوق لميثاقها، إذ تحول مجلس الأمن من جهاز لحفظ السلم الدولي إلى جهاز يشرعن التدخلات العسكرية الأمريكية في العالم لمحاربة الإرهاب وهو ما حصل في حربي أفغانستان والعراق، وبالتالي فوض مجلس الأمن للولايات المتّحدة الأمريكيّة سلطة استتباب الأمن الدولي باسم المجتمع الدولي.[3]

وبناءً على ما سبق ذكره سنعمل على دراسة مستقبل الأمم المتحدة في ظل المتغيرات التي يعرفها النظام الدولي وكيف يمكن للمنظمة أن تستجيب وتتأقلم مع هذه المتغيرات حتى تواكب التحديات المطروحة أمامها وتكون في مستوى تطلعات المجتمع الدولي وفق ما جاء في ميثاقها التأسيسي.

أهمية البحث و أهدافه:

تنبثق أهمية الموضوع من اللحظية المفصلية الراهنة التي يمر بها عالمنا اليوم من عالم تسوده المنازعات والأزمات المتعدّدة الأشكال والأبعاد. كانت فيه قوة وحيدة تملي مصالحها عبر أدوات مختلفة إلى عالم متعدّد الأقطاب يكون أكثر توازناً وهذا لا يمكن أن يتحقّق إلا من خلال إعادة هيكلة منظمة الأمم المتّحدة ورسم أدوار جديدة لها بحيث تستجيب للأهداف التي حددها ميثاقها في نهاية أربعينيات القرن المنصرم. وكذلك تتجلى أهمية الموضوع من الدور الذي يمكن أن تضطلع به المنظمة مستقبلاً جراء التحوّلات الآخذة بالتبلور الآن.

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية الدراسة بمدى قدرة الأمم المتّحدة على مواجهة التحولات الدوليّة الراهنة وأيضاً قدرتها على قيادة النظام الدولي وفق قواعد الشرعيّة الدوليّة لضبط الأمن والاستقرار الدولي بعيداً عن ضغوط الدول العظمى المتحكّمة في صنع القرار السياسي الدولي وتخرج من كونها منتدى دولي للصراع بين الدول الخمس الكبرى كلما تعارضت مصالحهم الاستراتيجيّة تارة وأداة للتلاعب وعرقلة الشرعيّة والعدالة الدوليّة تارة أخرى.

هذه الإشكالية تثير أسئلة فرعية:

1. كيف انعكست تحولات النظام الدولي على أداء منظمة الأمم المتّحدة؟
2. ما هي التحديات الجديدة التي تواجه الأمم المتّحدة لحفظ الأمن والسلم الدوليين؟
3. هل هناك إرادة دولية حقيقية للإصلاح؟

1 فرضيات الدراسة:

1. هناك علاقة ذات دلالة بين عجز المنظمة عن أداء دورها وبين درجة تحكم الدول الخمس الكبرى بقراراتها.
2. هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين ما يحدث من تحولات دولية وبين الحاجة للإصلاح في هيكلة وآليات عمل المنظمة.

2 أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:

1. دراسة مستقبل الأمم المتّحدة في ضوء المتغيرات التي يعرفها النظام الدولي.
2. دراسة مدى وإمكانيّة المنظمة للاستجابة والتأقلم مع المتغيرات الراهنة بحيث تواكب التحديات المطروحة أمامها.
3. تقديم رؤية إصلاحية تتناول إعادة هيكلة المنظمة وتطوير أدائها بحيث تتمكن من مواجهة التحديات المطروحة أمامها.

3 منهج التحليل:

تدخل هذه الدراسة في مجال دراسة النظام الدولي، وبالتالي فإنّ المنهج المتّبع في الدراسة البحثية سيكون المنهج النظمي الذي يعدّ من أهمّ المناهج لتحليل النظام الدولي ودراسة تطوراته وفهم طبيعة العلاقة بين القوى الدولية الفاعلة في هذا النظام، وسينصب التركيز على دراسة أجداهم الفاعلين الدوليين وهي المنظمة الدولية في علاقاتها بباقي الفاعلين الدوليين، ولذلك دراسة ومعرفة انعكاسات تحولات النظام الدولي على منظمة الأمم المتّحدة والتحديات المطروحة أمامها والسعي لإصلاحها وجعلها أكثر فعالية في أداء وظائفها.

4 مسار الدراسة: تتناول الدراسة ثلاث فقرات أساسية هي:

الفقرة الأولى: انعكاسات تحولات النظام الدولي على أداء منظمة الأمم المتحدة.

الفقرة الثانية: التحديات المستجدة التي تواجه الأمم المتحدة لحفظ الأمن والسلم الدوليين.

الفقرة الثالثة: إمكانية إصلاح الأمم المتحدة والإرادة الدولية لتطويرها.

5 المناقشة والتحليل:

الفقرة الأولى: انعكاسات تحولات النظام الدولي على أداء منظمة الأمم المتّحدة:

أولاً: الأمم المتحدة في ظل نظام دولي أحادي القطبيّة:

منذ أن عرف النظام الدولي تحولاً في ميزان القوى الدولية نتيجة الانتقال من نظام ثنائي القطبية إلى آخر أحادي القطبية، انفردت الأمم المتّحدة الأمريكيّة بقيادة النظام الدولي سياسياً وعسكرياً بالأمر، الأمر الذي كان له

انعكاس كبير على أداء الأمم المتّحدة وقدرتها على القيام بالمهام التي كلفت بها وفق ميثاقها التأسيسي، ومن مظاهر هذا الانعكاس تراجع ظاهرة حق النقض "الفيتو" وتحول مجلس الأمن إلى أداة في يد الدول الكبرى أو القوى المنتصرة في الحرب الباردة لخدمة أجندتها السياسية الوطنية العليا معرقلة بذلك مبادئ الشرعية والعدالة الدولية المحددة بنص الأمم المتحدة، وبذلك أصبح مجلس الأمن المؤسسة الأكثر فعالية ونشاطاً في هذه الفترة ترتب عن ذلك تراجع دور الجمعية العامة وتهميش مكانة العالم الثالث داخل الجمعية العامة نفسها.[4]

وبذلك ترتب عن التحول في هيكلة النظام الدولي انفراد الولايات المتّحدة الأمريكيّة بالهيمنة على العلاقات الدولية بالحد من سلطات وصلاحيات الأمم المتّحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين عن طريق عسكرة الأزمات الدوليّة، واللجوء إلى القوة بدل آليات تسوية المنازعات الدولية التي حث عليها ميثاق المنظمة، بل الأكثر من هذا تحولت الأمم المتّحدة في إطار مجلس الأمن إلى وسيلة لمعاقبة الدول التي تعارض السياسة الأمريكية أو تهدّد أمن إسرائيل بذريعة أن هذه الدول خطر على العالم.[5]

إن انفراد الولايات المتّحدة الأمريكيّة بقيادة العالم وتأكيد الأحاديّة القطبيّة يضع مستقبل الأمم المتّحدة على المحك فيما يخص تفعيل دورها ومواجهة التطورات الدولية الراهنة، ويثير العديد من التساؤلات عن طبيعة مهمة المنظمة الدولية في عصر العولمة والسيطرة الأمريكيّة سياسياً وعسكرياً على شؤون العالم، حيث تكاد تصبح الأمم المتّحدة في نظر المتخصصين إحدى أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكيّة نتيجة غياب قوة منافسة للولايات المتّحدة الأمريكيّة.[6]

ثانياً: الأمم المتّحدة ونظام دولي جديد بعد أحداث الحادي عشر من أيلول:

مع أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 التي ضربت رموز القوة العسكرية والاقتصادية الأمريكية ستتغير مفاهيم السياسية الدولية في التعامل مع منظمة الأمم المتّحدة، فالولايات المتّحدة الأمريكيّة استغلت هذه المنظمة بشكل خرق القوانين الدولية ومبادئ العلاقات الدولية السبعة المتفق عليها دولياً في إطار حماية الأمن القومي الأمريكي من التهديدات الخارجية، ورغم الاعتراض الدولي على هذا الانحراف الخطير عن ميثاق الأمم المتّحدة في حفظ الأمن الدولي، تجاهلت الولايات المتّحدة بكلّ غطرسة وتعنت ضوابط الشرعية الدولية وفرضت الواقعية السياسية في تعاملاتها الدولية، واتضح هذا الخرق السافل للشرعية والقانون الدوليين في تدخلها العسكري في أفغانستان، إذا تحول من حق الدفاع الشرعي بموجب المادة 51 من الميثاق إلى احتلال عسكري، وتوسعت في استغلال القرار 1368 للتدخل العسكري في أيّ جهة في العالم، وهنا يتّضح لنا أنّ الولايات المتّحدة حلّت محل الأمم المتّحدة في حماية الأمن الدولي، بعبارة أخرى شرعية جديدة بديلة للشرعيّة التي استحدثها ميثاق الأمم المتّحدة.[7]

وفي إدارتها للأزمة العراقيّة عجزت الأمم المتّحدة عن منع والتصدّي للولايات المتّحدة لاستخدام القوة العسكريّة ضد العراق بدعوى امتلاكه أسلحة الدمار الشامل، واستمرت السياسة الأمريكيّة في تكريس السياسة الواقعيّة والإصرار على الاستهانة بالشرعيّة والقوانين الدولية، ولم تستطيع الأمم المتّحدة وقف العمليّات العسكريّة أو حتّى التنديد بها، ولم تتمكّن من استخدام الصلاحيات التي يمنحها الميثاق الأممي لحفظ الأمن والسلم الدوليين خارج مجلس الأمن، وذلك عبر تحريك قرار الاتحاد من أجل السلم الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتّحدة بقرار تحت رقم 5/377 بتاريخ 4 تشرين الثاني 1950 هذا القرار الذي يسمح للجمعية العامة تحمّل التزاماتها بالتدخل لحفظ السلم الدولي في حالة عجز مجلس الأمن الدولي جراء حق الاعتراض.[8]

ومن هنا يتضح لنا أن الولايات المتّحدة الأمريكيّة التي بشرت بنظام دولي جديد وتكريسه سياسياً واقتصادياً ودبلوماسياً انتقلت به إلى مرحلة القوة والتدخل العسكري، والاستهانة بالمؤسسات الدولية والقوى الدولية الصاعدة كالصين والاتحاد الأوروبي، وبالتالي نظام دولي خال من الالتزامات والمبادئ شعاره إما أن تكون معي أو ضدي ولا سبيل للحياد في هذا النظام أي أنّ المفاهيم التي سادت في عصر القطبية الثنائية لم تعد قابلة للتطبيق في وقتنا الحالي.[9]

الفقرة الثانية: الأدوار والتحديات الجديدة التي تواجه الأمم المتّحدة لحفظ الأمن والسلم الدوليين:

أوّلاً: الأدوار الجديدة للأمم المتّحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين:

منذ تأسيس الأمم المتّحدة تحملت هذه المنظمة الدوليّة مسؤوليّة ضبط الاستقرار والأمن الدولي بمفهومه الضيق والواسع، والعمل على تحقيق أهدافها وفق ما جاء في ميثاقها التأسيسي لحماية البشرية من الأخطار والتهديدات مهما كانت طبيعتها، ورغم أنّ العالم لم يشهد حرباً كونيّة أخرى إلا أنّ المجتمع الدولي شهد توترات وصراعات مست السلام العالمي وهددت البشرية، الأمر الذي دفع الدول في إطار الأمم المتّحدة إلى العمل المشترك والجماعي لمواجهة الأخطار التي تهدد المجتمع العالمي.[10]

فبعد نهاية الحرب الباردة تفاقمت المسؤوليات والتحديات التي تواجه الأمم المتّحدة في معالجة قضايا الأمن والسلم الدوليين، ولمواجهة هذه التحديات والقضايا تم وضع مبادئ وأساليب أممية جديدة لاحتواء الأزمات وضبط الاستقرار في المجتمع الدولي، وكانت هذه المبادئ والأساليب الوجه الجديد لدور الأمم المتّحدة في أنّ تكون منظمة عالميّة شاملة لكلّ القضايا والتحديات العالمية المعاصرة.[11]

مبادئ الأمم المتّحدة الجديدة لمعالجة التحديات الدولية لحفظ الأمن والسلم الدوليين:

دفعت انعكاسات نهاية الحرب الباردة وتحول النظام الدولي إلى نظام أحادي القطبية الأمم المتّحدة إلى وضع مبادئ جديدة لإدارة الأزمات والصراعات الدولية وتكريس الأمن الجماعي كأحد أولويات المنظمة الأممية، وتجلى ذلك في الاجتماع الذي عقده مجلس الأمن في 31 كانون الثاني 1992 وتمخض عن هذا الاجتماع صدور بيان حدد المبادئ الجديدة لمعالجة واحتواء الأزمات الدولية وهي: رفض التعامل الدولي بمنطق الإيديولوجيات، محاربة الإرهاب الدولي، تقوية الشرعية الدولية في إطار الأمم المتّحدة والدبلوماسية الوقائية وعدت هذه المبادئ حسب الخبراء في الشأن السياسي الدولي معايير للتعامل الدولي الجديد في عالم ما بعد الحرب الباردة يكرّس هيمنة القطب الواحد تحت القيادة الأمريكيّة.[12]

1. رفض التعامل الدولي بمنطق الإيديولوجيات:

أكدت الأمم المتّحدة إثر اجتماع مجلس الأمن في كانون الثاني 1992 أنّ التعامل بمنطق الإيديولوجيات لم يعد مقبولا في العلاقات الدوليّة، وأنّ الأساس في الممارسة السياسيّة الدوليّة هو احترام حقوق الإنسان والديمقراطيّة، وبهذا التوجّه يكون مجلس الأمن قد منح الفرصة للولايات المتّحدة الأمريكيّة من القيام بأعمال زجرية ضد أيّة تيارات وحركات تتبنى الإيديولوجيّة في تعاملاتها الدوليّة تناوئ المصالح الأمريكيّة وحلفائها، ونعني بالذكر هنا الحركات اليمينيّة المتشددة في بعض البلدان الأوروبيّة وكذلك الحركات التي تنعت بالأصوليّة الإسلاميّة، ولذا يمكن أن نقول بأنّ هذا المبدأ الأممي الجديد سيؤدي إلى تحقيق هدفين أساسيين: الأوّل توفير الغطاء القانوني والشرعي للتدخلات الدوليّة ضدّ أي نظام أو حركة تتبنى مرجعيّة عقديّة تهدد استقرار العلاقات الدوليّة لأنّ المنطق الإيديولوجي قد ولى عصره بانتهاء الحرب الباردة والهدف الثاني هو خرق سيادة الدول بفرض مفاهيم سياسية جديدة تتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطيّة

والحرية السياسية، مما يعني رفض أيّ توجّه سياسي لا ترضى عنه القوى الغربيّة الكبرى وذلك عن طريق العقوبات الاقتصاديّة واستخدام القوة العسكريّة ضدّ هذه الدول أو الحركات الراديكاليّة.[13]

2. التعاون المشترك ضدّ الإرهاب:

من بين أهمّ المبادئ الجديدة للأمم المتّحدة هو التعاون الدولي الجماعي لمحاربة الإرهاب والتصدي لأخطاره ومعاقبة كل من يساند الإرهاب أو يهدّد الأمن الجماعي الدولي، وذلك باتخاذ تدابير عقابيّة قانونيّة كالعقوبات الاقتصاديّة أو اللجوء إلى استخدام القوة في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتّحدة، ولكن الخطير في مسألة محاربة الإرهاب هو غياب تعريف دولي متفق عليه حول الإرهاب وتحديد هويات الأطراف المدعمة له مما يعطي الفرصة للدول العظمى في مجلس الأمن الخلط بين المقاومة كحق مشروع يضمنه القانون الدولي، وبين الأعمال الإرهابيّة واتخاذ تدابير ضد الدول المناهضة للهيمنة الغربية والبحث عن ذرائع قانونيّة لإسقاط أنظمتها بدعوى أنها تساند الإرهاب الدولي أو تملك أسلحة دمار الشامل (نموذج أفغانستان والعراق).[14]

3. تعزيز مبدأ الدبلوماسيّة الوقائيّة في تسوية الأزمات:

يبدو أنّ الأمم المتّحدة والمجتمع الدولي على وعي تام بالمسؤوليّة الملقاة على عاتقهم لمنع حدة الصراعات والتخفيف من أخطارها على السلام العالمي والسعي إلى احتوائها مسبقاً قبل أن تتحوّل إلى صدامات مسلّحة، وذلك عن طريق آلية تسوية المنازعات التي نصت عليها المادة 33 من ميثاق الأمم المتّحدة وتعدّ الدبلوماسيّة الاستباقيّة أو الوقائيّة أحد أهمّ المبادئ التي ركزت عليها الأمم المتّحدة بالتنسيق مع مجلس الأمن والجمعية العامة وبتعاون مع الوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية القيام بهذا الدور.[15]

ولكي تنجح الدبلوماسيّة الوقائيّة من تحقيق هدفها بتطويق الأزمات والنزاعات لا بد من توفر حسن النية والثقة والتعاون بين أطراف الأزمة وتتطلب الدبلوماسيّة الوقائيّة توفر عنصر الإنذار المبكر أي تجميع المعلومات من المصادر التابعة للأمم المتّحدة أو الهيئات الدوليّة والإقليميّة حول خطورة تهديد يمس السلم الدولي، والتحرك العاجل عبر الأمم المتّحدة للقيام بالتدابير اللازمة لمنع وقوع أيّ خطر.[16]

ثانياً: التحديات الجديدة المطروحة أمام الأمم المتّحدة:

إثر انعقاد قمة العالم في نيويورك للاحتفال بالذكرى الستين لتأسيس الأمم المتّحدة من 14-16 أيلول 2005 أجمع المشاركون في هذه القمة أنّ أمام الأمم المتّحدة تحديات كبرى جديدة ستكون بمنزلة الامتحان الحقيقي لمصيرها في ظلّ التغيرات التي يعرفها العالم على كافة الأصعدة، وهذه التحديات والقضايا الكبرى جاءت في تقرير الأمين العام السابق كوفي عنان حول ضرورة إصلاح المنظمة لكي تكون في مستوى تطلعات البشريّة وتجلت هذه القضايا في المجالات التالية:[17]

1 -المجال الأمني والسلمي:

دعا الأمين العام السابق إلى ضرورة تبني مفهوم جديد وواسع للأمن الجماعي عبر مقاربة واستراتيجيّة جديدة لمواجهة التهديدات المحدقة بالبشريّة وعلى راسها الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، ولتحقيق ذلك ينبغي أن تتحول الأمم المتّحدة إلى منظمة أكثر تحركاً وفعاليّة متحررة من ضغوطات الدول الكبرى في مجلس الأمن لاحتواء الأزمات والصراعات، حتى لا يتكرر ما وقع خلال الأزمة العراقيّة عندما شنّت الولايات المتّحدة الحرب دون غطاء شرعي وذلك من خلال المقترحات التالية:[18]

أ.وضع استراتيجيّة دوليّة متّفق عليها لمحاربة الإرهاب وتعريفه وتحديد أطرافه.

ب. تشديد المراقبة الدوليّة على التسلّح النووي وإعطاء صلاحيات واسعة للوكالة الذرية الدوليّة للطاقة الذرية.

ج. تأسيس لجنة دولية من أجل السلام للحد من خطر الحروب ومساعدة الدول على الانتقال من الحرب إلى السلام العادل.

2 -المجال التنموي:

نبه كوفي عنان إلى أنّ الأمم المتّحدة مازالت لم ترق إلى مستوى تطلعات البشرية فيما يخص تحقيق أهداف التنمية للألفية الجديدة والتي حددتها قمة عام 2000 بما فيها خفض مستوى الفقر في أفقر الدول وضمان الرعاية الصحية اللازمة بوقف انتشار الإيدز بحلول عام 2015، والرفع من مستوى التعليم في الدول النامية، كما ألح على ضرورة مواصلة الأمم المتحدة تأكيدها على تبني الدول الأعضاء استراتيجيات وطنيّة للتنمية وفق ما تنص عليه اتفاقيات الأمم المتّحدة بهذا المجال.

3 -في المجال الإنساني:

في المجال الإنساني وتعزيز حقوق الإنسان تضمن تقرير الأمين العام السابق مجموعة من الاقتراحات لإصلاح النظام الدولي وكان عنوانه: حرية أكثر، من أجل التنمية وحقوق الإنسان للجميع، و عد أنّ حقوق الإنسان لا يمكن أن تحقق دون تعزيز الكرامة والتنمية والسلام وإزالة كلّ الممارسات الاستبداديّة التي تحدّ من العيش بكرامة، فالتضييق على الحقوق الإنسانيّة يدفع إلى العنف واستعمال أساليب غير سلمية في التعبير عن الطموح للعيش في سلام، ورغم أنّ تقرير كوفي عنان أغفل ضرورة احترام القانون الدولي الإنساني لما تشكله من آلية لحماية حقوق الإنسان، إلا أنّ الدول الكبرى في مجلس الأمن مازالت تعطل الاتفاقات الداعية إلى معاقبة مرتكبي جرائم الحرب وإجراء تحقيقات في الانتهاكات المرتكبة ضد الإنسانيّة في بعض المناطق (تقصد هنا انتهاكات والممارسات اللا إنسانيّة للقوات الروسيّة ضد الشعب الشيشاني المسلم والقمع الذي تمارسه السلطات الصينية ضد المسلمين في تركستان الشرقية وإلى الآن لم يصدر قرار واحد عن الأمم المتّحدة يدين هذه الانتهاكات). ومن التحديات الأخرى أمام الأمم المتّحدة في مجال حقوق الإنسان إلزام إسرائيل باحترام قرار المحكمة الدولية للعدل بخصوص جدار الفصل العنصري الذي تقيمه في الأراضي الفلسطينية وفرض الرقابة على ممارسات إسرائيل ضدّ الشعب الفلسطيني والأسرى في سجونها وكلّ ذلك ينبغي أن يتمّ عبر دور مجلس حقوق الإنسان الذي أنشئ في آذار 2006.[19]

الفقرة الثالثة: إصلاح الأمم المتّحدة والإرادة الدوليّة لتطوير أدائها:

دفعت المتغيرات الدوليّة المتسارعة إلى تصاعد المطالب الدوليّة بضرورة إدخال إصلاحات بالأمم المتّحدة يشمل نظامها القانوني وآليات اشتغالها، وكيفيّة صنع واتخاذ القرار داخل أجهزتها الداخلية والخارجيّة، وذلك بهدف جعل المنظمة قادرة على مواجهة التحديات والتهديدات التي تتطلب تضافر الجهود العالمية لمواجهتها، ورغم التأكيدات على ضرورة إصلاح المنظمة إلا أنّ رؤية الدول الأعضاء حول ذلك تختلف فيما يتعلّق بتحديد الاختلالات الواجب إصلاحها ومعالجتها وما ينبغي أن تكون عليه المنظمة مستقبلاً، فالدول المهيمنة على صنع واتخاذ القرار داخل أروقة المنظمة ترى أنّ الأمم المتّحدة يجب أن تتوسع فقط في حفظ السلام ، بينما دول العالم الثالث تطالب بأن تكون المنظمة الأممية أكثر مصداقية في تعاطيها مع القضايا الدوليّة وتجاوز سياسة الكيل بمكيالين في العديد من الأزمات الدولية والإقليميّة.

أولاً: دوافع المطالبة بإصلاح الأمم المتّحدة:

1 -مرور أكثر من ستين عاماً على وضع ميثاق الأمم المتّحدة:

منذ مرور أزيد من ستين عاماً على تأسيس الأمم المتّحدة لم يعرف الميثاق التأسيسي للمنظمة تعديلات جوهرية أساسيّة في مواده ونصوصه على الرغم من المتغيرات الدوليّة التي واكبتها المنظمة على الساحة الدّوليّة في تعاطيها مع الأزمات الدوليّة وتعمل لمعالجتها، وما يلفت الانتباه أنّ المادة 109 من الميثاق نصت على المراجعة الدوريّة لنصوص الميثاق، وذلك بعقد مؤتمر عام من أعضاء الأمم المتّحدة لإجراء تعديل في الميثاق في المكان والزمان اللذين تحددهما الجمعيّة العامة بأغلبية ثلثي أعضائها وتسعة من مجلس الأمن (الفقرة الأولى من المادة 109 من الميثاق)، وإذا لم يعقد هذا المؤتمر قبل الانعقاد السنوي العاشر للجمعية العامة وجب أن يتضمّن جدول أعمال هذه الدورة اقتراح لعقد هذا المؤتمر (الفقرة الثالثة من نفس المادة)، ورغم أنّ الميثاق نص صراحة على مراجعة نصوصه كلّ عشر سنوات إلا أنّ هذه المادة لم تطبق حتى الآن بسبب إكراهات النّظام الدولي وتضارب المصالح بين القوى الدوليّة.[20]

و يعد الأستاذ حسن نافعة أنّ انقضاء فترة زمنية طويلة جداً على صياغة الميثاق دون تعديل دوري لنصوصه دفع إلى ضرورة إعادة النظر في عدّة مستويات:[21]

أ. على مستوى المبادئ والقواعد:

هناك مجموعة من المبادئ والقواعد تحتاج إلى وضوح والتي أظهرت الممارسة أنها تؤدي إلى الكيل بمكيالين في تعامل الأمم المتّحدة معها وهذه القواعد والمبادئ: قاعدة عدم التدخل في الشؤون الداخليّة، وحق الدفاع الشرعي.[22]

ب. على مستوى الهيكل التنظيمي للأمم المتّحدة:

– استمرار أجهزة كانت تابعة للأمم المتّحدة لم يعد الأمر في حاجة إليها بسبب انقضاء الدور الذي وجدت من أجله المرتبط بوضعية دوليّة كمجلس الوصاية الذي لم يعد له دور بسبب نهاية الحقبة الاستعماريّة وعدم وجود مناطق تحتاج لنظام الوصاية.

غياب الملاءمة بين مجلس الأمن والقوى الجديدة حيث كان عدد مقاعد مجلس الأمن أحد عشر مقعداً عند نشأة الأمم المتّحدة في الفترة التي كان عدد الدول الأعضاء يفوق الخمسين عضواً، بينما الآن فعدد المقاعد في المجلس خمسة عشر مقعداً والعضويّة في الأمم المتّحدة وصلت إلى 192 دولة، أي أنّ هناك تفاوت بين الدول الأعضاء في المنظمة وعدد المقاعد في مجلس الأمن.

مجلس الأمن أصبح منذ نهاية القطبيّة الثنائيّة تحت سيطرة الدول الكبرى له صلاحيات واسعة دون رقابة سياسيّة أو قضائيّة وغياب أيّ توازن بين المجلس وباقي الأجهزة كالجمعيّة العامة ومحكمة العدل الدوليّة.[23]

ج. على مستوى تمويل الأمم المتّحدة:

الأمم المتّحدة تحتاج إلى نظام جديد لتمويلها فمنذ الستينات وهي تواجه أزمة ماليّة بسبب تحولات النظام الدولي وتعامل القوى الدوليّة مع أجوائها.[24]

د. على مستوى العلاقة بين الأمم المتّحدة وباقي المنظمات الدولية والإقليمية:

تجلى بوضوح خلال الأزمات الدوليّة السابقة والراهنة أنّ العلاقة بين الأمم المتّحدة والمنظمات الإقليمية اعرف قصوراً في إدارة الأزمات ومعالجتها لحفظ الأمن والسلم الدوليين من جهة (مثلاً عجز الجامعة العربيّة عن طرح الأزمة السورية على مجلس الأمن) ومن جهة أخرى غياب التنسيق بين المنظمات والوكالات المتخصصة والأمم المتّحدة، فمثلاً مارست الغات عملها دون تعاون وتنسيق مع الأمم المتّحدة، وأحياناً تقوم الأمم المتّحدة بإنشاء هيئات وفروع تابعة لها تنافس المنظمات الأخرى الأمر الذي يؤدي إلى ازدواجيّة في الصلاحيات.[25]

2 ظهور متغيرات دوليّة جديدة أثرت على أداء الأمم المتّحدة:

تعيش البيئة الدوليّة حالياً في صراعات وخلافات متعددة المستويات زادت حدّتها منذ نهاية الحرب الباردة في العديد من دول العالم، فلم تتمكن من إدارة هذه الصراعات كما حدده ميثاقها، فمثلاً عجزت الأمم المتّحدة خلال أزمة البلقان عام 1992 من التدخّل لوقف المذابح الصربية ضد المسلمين في البوسنة والهرسك بالإضافة إلى تورط الأمم المتّحدة في قضايا نالت من مصداقيتها كتورط الأمين العام السابق في قضية النفط مقابل الغذاء خلال الحصار على العراق.[26]

وخلال أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 انحرفت المنظمة عن دورها بتفويض الولايات المتّحدة محاربة الإرهاب باتّخاذ الإجراءات الضروريّة للتدخل في أي مكان في العالم تراه يهدّد السلم الدولي، وكان احتلال أفغانستان المؤشّر الأول لانحراف الأمم المتّحدة كما أنّ فشل الأمم المتّحدة في ثني الولايات المتّحدة عن شن حرب على العراق شكّل ضربة قاضية لمصداقيّتها لتبقى المنظّمة أسيرة السياسة الخارجيّة الأمريكيّة، وفي هذا يقول جون بولتون أحد المتشدّدين الأمريكيين "إنّ الرجل ذاهب للأمم المتّحدة لتدمير ما تبقى منها".[27]

ويعتقد الأستاذ حسن نافعة في كتابه التنظيم الدولي أنّ هناك تغيرات عدّم انعكست على الأمم المتّحدة وقدرتها على الاضطلاع بالمهام المنوطة بها:

أ.التحول في النظام الدولي وانعكاسه على بعض بنود الميثاق لا زال الميثاق يتضمّن عبارة الدول الأعداء في إشارة إلى الدول التي كانت أعداء للدول الموقّعة على الميثاق خلال الحرب العالمية الثانية، فالتطوّرات التي جرت على الواقع الدولي أبطلت هذه النصوص وبالتالي لم تعد هناك دول أعداء بعدما تغير وضعها الدولي.

ب.تغيرات النظام الدولي انعكست على عملية صنع القرار في الأمم المتّحدة أصبح مجلس الأمن أداة بيد الدول المنتصرة في الحرب الباردة وعلى رأسها الولايات المتّحدة الأمريكيّة وتراجع استخدام الفيتو بعدما كان استعماله بشكل مفرط خلال الاستقطاب الدولي وتقلّص تأثير دور العالم الثالث بمعنى أصبح مجلس الأمن أكثر الأجهزة حيويّة من الجمعية العامة.

ج. انتقال النظام الدولي من الصراع بين الشرق والغرب إلى صراع الشمال والجنوب، وبروز إلى الساحة الدولية قضايا البطالة والصحة والهجرة وتفاوت معدلات التنمية كلّ هذا ألقى مسؤوليّة على الأمم المتّحدة وهيئاتها التابعة لها.

د. صعود فاعلين دوليين جدد غير الدول من أهمّ ملامح النظام الدولي الجديد تزايد عدد المنظمات الدولية غير الحكوميّة والشركات العابرة الوطنية وهيئات المجتمع المدني العالمي والرأي العام العالمي.[28]

ثانياً: المقترحات المقدّمة لإصلاح الأمم المتّحدة:

تعود البدايات الأولى لإصلاح الأمم المتّحدة إلى الدكتور بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتّحدة والذي يعدّ أول من طالب بتطوير أداء الأمم المتّحدة، بحيث أكّد من خلال تقريره المعروف بخطّة السلام الذي قدّمه بناءً على طلب من مجلس الأمن إثر انعقاد جلسة في 31 كانون الثاني 1992، إنّ إصلاح الأمم المتّحدة أمر ضروري لتواكب تحديات العصر الجديد، وفي هذا التقرير قدّم بطرس غالي مجموعة من الآليات والمفاهيم التي ينبغي على الأمم المتّحدة أن تسعى لتحقيقها في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين وهي الدبلوماسيّة الوقائيّة، صنع السلم، وبناء السلم بعد نهاية الصراع.[29]

وأثناء تولي كوفي عنان الأمانة العامة لمجلس للأمم المتّحدة في كانون الأول 1996 وعد بجعل الأمم المتّحدة أكثر فعاليّة، وقدّم في عام 1998 برنامجه لإصلاح المنظمة في تقرير عنوانه "تجديد الأمم المتّحدة: برنامج الإصلاح"،

وفي إطار تحقيق أهداف الألفيّة الثالثة وتكريس دور الأمم المتّحدة قدّم كوفي عنان في 2002 بمبادرة أخرى تضمّنت مجموعة من المواضيع لإصلاح الأمم المتّحدة من خلال تقريره المعنون الأمم المتّحدة برنامج لإجراء المزيد من التغييرات وكان موضوع حقوق الإنسان أهمّ المواضيع التي جاء بها التقرير، وفي عام 2003 عيّن الأمين العام السابق فريقاً ضمّ 16 شخصيّة بارزة على الساحة الدوليّة من كافّة دول العالم للوقوف عند الجوانب الواجب إصلاحها في الأمم المتّحدة في ظلّ التحديات المتسارعة التي تواجه البشريّة جمعاء، وبمناسبة تشكيل اللجنة لإعداد تقرير عن الإصلاح لكوفي عنان "إنّ العالم وصل إلى مفترق طرق وإنّ اللحظة التاريخيّة الراهنة لا تقل خطورة عن لحظة تأسيس الأمم المتّحدة سنة 1945".[30]

وفي أواخر سنة 2004 توصّلت لجنة الحكماء عبر تقرير وضعته حول إصلاح الأمم المتّحدة وتضمن التقرير 101 مقترحاً حدّد التقرير المخاطر والتهديدات التي تواجه السلم والأمن العالميين، جاء في مقدمة هذه التهديدات الفقر والأمراض الفتاكة وتلوث المحيط البيئي والسلاح النووي والإرهاب، وتبنّت لجنة الحكماء مفهوماً جديداً للأمن بناءً على طلب الأمين العام السابق كوفي عنان يقوم هذا المفهوم على وجود تكامل وثيق بين التهديدات والمخاطر وتداعياتها على السياسات والمؤسسات المرتبطة بها.[31]

وتجدر الإشارة إلى أنّ لجنة الحكماء المعيّنة من قبل الأمين العام السابق تشكّلت بعد عام من شنّ الولايات المتّحدة الحرب على العراق بعدما فشل مجلس الأمن في منع وقوعها، وهو ما يعني أنّ الأمين العام السابق برز له بشكل واضح أنّ الأمم المتّحدة في منعطف خطير وأنّ المهام التي أنيطت بالمنظمة في حفظ الأمن الدولي في مهب الريح، لذلك سارع إلى التحرّك لإصلاح الأمم المتّحدة وتوسيع دائرة التعريف بأهميّة إجراء هذه الإصلاحات عبر الرأي العالمي.[32]

ثالثاً: أهمّ القضايا المطروحة لإصلاح الأمم المتّحدة:

1 تقنين اللجوء إلى القوة:

عد الأمين العام في تقريره المقدّم عام 2005 لإصلاح المنظمة أنّ مجلس الأمن هو المختص باتّخاذ القرار لاستعمال القوة في حالة وجود تهديد وليس من حق الدول طبقاً للفصل السابق من الميثاق، وميّز تقرير كوفي عنان بين استخدام القوة في حالة الحرب الوقائيّة وهي القيام بعمل عسكري لمنع وقوع تهديد غير وشيك، واستخدامها في حالة الحرب الاستباقيّة أي القيام بعمل عسكري ضدّ هجوم أو تهديد وشيك الحدوث، فالأول غير مقبول من وجهة نظر القانون الدولي، والثاني يسمح به القانون الدولي شرط احترامه للمادة 51 من الميثاق في إطار الدفاع الشرعي عن النفس.

2 إشكاليّة الإرهاب:

يذهب تقرير الأمين العام السابق إلى ضرورة تعريف الإرهاب تعريفاً واضحاً وعدم خلطه بأعمال المقاومة ضدّ العدوان، والتعريف بالإرهاب يقوم على تحريم وتجريم كلّ عمل يؤدي إلى استهداف المدنيين سواء أكانت بأعمال عسكريّة أو عقوبات جماعيّة مهما كان الطرف الذي قام به سواء أكانت دولاً أم منظمات أم أفراداً أم أشخاصاً، فكلّ استخدام غير مشروع للقوة يعدّ عملاً إرهابياً.

3 انتشار السلاح النووي:

لم يقدّم الأمين العام شيئاً جديداً في مجال منع الانتشار النووي فهو لم يتحدّث عن وجوب إيجاد مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل، واكتفى فقط بدعوته إلى الدول غير النووية، لوقف تخصيب اليورانيوم، والاكتفاء بالاستخدام

السلمي للطاقة النووية، كما تغاضى كوفي عنان عن مطالبة كلّ من إسرائيل والهند وباكستان بالانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي.

4 مجلس الأمن والجمعيّة العامة:

أبرز كوفي عنان أنّ إصلاح مجلس الأمن يتطلّب تخطي التشكيلة التي يعمل بها المجلس وإيجاد آليات أخرى لاتخاذ القرار فتوسيع عضويّة المجلس تفرضه الحياة الدوليّة المتطوّرة، وظهور دول كبرى لها وزن قوي في الساحة الدوليّة تستحق الانضمام للمجلس إلا أنّ الدول الخمس الدائمة في مجلس الأمن ترفض أيّ تغيير في المجلس على مستوى صناعة واتخاذ القرار أو حتّى انضمام وافد جديد للمجلس،[33] فبعض الدول ترى أنّ توسيع عضويّة مجلس الأمن ينبغي أن يراعي التمثيل الجغرافي المتوازن وهذا نتج عنه ثلاث اتّجاهات: الأوّل يذهب إلى ضرورة توسيع عضويّة المجلس بأعضاء دائمين وغير دائمين مع تمثيليّة جغرافيّة عادلة وبمقوّمات القوة الأساسيّة (عسكرية، اقتصاديّة، ديمغرافيّة)، الثاني يطالب بعضويّة موسّعة بأعضاء غير دائمين فقط مع تمثيل جغرافي عادل، وتبنّت هذا الطرح كلّ من كوبا والأرجنتين والمكسيك والسويد، والاتجاه الثالث يرى بزيادة عضويّة المجلس بأعضاء دائمين مع التوازن في التمثيل الجغرافي وتعدّ فرنسا صاحبة المقترح، وهناك من يقترح بمقاعد شبه دائمة في مجلس الأمن دون حق النقض وهذا المقترح تبنّته هولندا وعدد قليل من الدول.[34]

وعلى مستوى الآليات والأساليب تم اقتراح مجموعة آليات العمل ليقوم مجلس الأمن بدوره بفعاليّة مثل التدخل المبكر لتسوية النزاعات، والتوفر على قوات تابعة لمجلس الأمن للتدخل في مناطق النزاع، وحفظ السلام فيها وضمان الأمن على الحدود، وفرض ما يسمى العقوبات الذكية تستهدف الحكومات بشكل مباشر دون تأثير على الشعوب، وإخضاع الفيتو لقيود تتفق عليها الدول الأعضاء، كما يتوجب على مجلس الأمن التدخل العاجل في قضايا التسلّح النووي والإبادة الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان المهددة للسلم والأمن الدوليين.[35]

أمّا عن الجمعية العامة فهي لم تحظ باهتمام كبير في تقرير الأمين العام السابق وتقوية سلطاتها في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين في حالة ما عجز مجلس الأمن عن التدخل في مجال تخصصه بسبب الفيتو، ولم يستفد الأمين العام السابق من قرار الاتحاد من أجل السلام الذي أصدرته الجمعية العامة خلال الأزمة الكوريّة عام 1950 بعدما عجز مجلس الأمن من إنهاء الصراع في كوريا وطبّق أيضاً العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وبالتالي تمّ تجاهل هذه الآليّة لتسوية الأزمة العراقيّة ومنع الولايات المتّحدة الأمريكيّة من غزو العراق في آذار 2003.[36]

فمقترحات الإصلاح التي تقدّم بها الأمين العام السابق للإصلاح تأتي بعدما تبيّن له أنّ المنظمة فشلت في معالجة الأزمة العراقيّة بالطرق السلميّة وشنّ الولايات المتّحدة الحرب على العراق خارج الشرعيّة الدوليّة، مما زاد من مخاوف الأمين العام من أن يتكرّر السلوك الأمريكي في حالات أخرى وتجاهل الأمم المتّحدة، فالمتتبّع لمسار مجلس الأمن الزاخر بالفشل في حفظ السلم الدولي يلاحظ أنّه لم يواجه ورطة ومأزقاً حقيقياً منذ أن بدأ عمله سنة 1947 مثل المأزق الذي عاشه المجلس في الأزمة العراقيّة، وهو ما يوضّح بجلاء الشلل التام والعجز المطلق في أداء مهامه الأمنية والسلميّة.

رابعاً: عوائق إصلاح الأمم المتّحدة:

يتّضح لنا مما سبق ذكره أنّ مسألة إصلاح الأمم المتّحدة والإرادة الدولية لتطوير أدائها سواء على مستوى الإطار الدستوري أو على المستوى المؤسساتي تبقى مجرد مقترحات لإعلان النوايا لأنّ هناك عقبات تحول دون إجراء إصلاحات جوهرية للمنظمة وإخراجها من حالة الشلل والجمود، فالدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن

متحفّظة جداً على إصلاح الأمم المتّحدة، فهي ترى أنّ ذلك سيحدّ من سيطرتها على أجهزة المنظّمة، لذلك تفضّل بقاء الوضع كما هو مع بعض التعديلات والتغيرات البسيطة، وما أثار الجدل هو تطلّع الولايات المتّحدة إلى إجراء تغيير على مجلس الأمن حتي يضفي الشرعيّة على سياستها وتجنّب ما حدث في أزمة العراق عام 2003، ومن الأسباب التي شكّلت عائقاً أمام إصلاح متّفق عليه للأمم المتّحدة الاختلافات بين مطالب الدول ومواقفها حسب مصالحها وتطلعاتها الاستراتيجيّة، فالدول العربيّة ترفض وضع قيود على استخدام الفيتو أو التخلّي عن مقاعدها لدول أخرى، بينما الدول النامية تطالب بأن تكون أكثر فعالية في تحقيق التنمية واتخاذ توصيات لإلغاء الديون وتقديم مساعدات للدول الفقيرة والمساهمة في التنمية، أما العالم الإسلامي فهو خلاف مع العالم الغربي حول تعريف الإرهاب وتحديد هوية أطرافه وعدم خلطه مع المقاومة المشروعة ورفض اعتبار العمليات التي يقتل فيها المدنيين عمل من الأعمال المشروعة للدفاع عن النفس (في إشارة إلى الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وإلى عمليات فصائل المقاومة الفلسطينية ضد الأهداف الإسرائيلية)، وفي ظل هذا التباين في الرؤى بين الدول ووجود خلل في موازين القوى تبقى الآمال والطموحات لإصلاح الأمم المتّحدة معلّقة إلى أجل غير مسمّى.

الاستنتاجات والتوصيات:

1 -إنّ رغبة المجتمع الدولي في البحث عن آليات ومؤسسات جديدة للتنظيم الدولي يعطي الانطباع لدى كلّ المتخصصين والمتابعين في هذا المجال مدى أهمية استقرار التفاعلات الدوليّة بعدما عاشت البشرية تجارب تاريخية ماضية من الصراعات والحروب نتيجة غياب هذا التنظيم لذا يسعى الفاعلون الدوليون إلى تفادي حدوث حروب أخرى تهدّد السلم والأمن الدوليين حتى لا يكون مصير الأمم المتّحدة مثل نظيرتها عصبة الأمم، وقد تجلّى ذلك بوضوح بعجز الأمم المتّحدة عن معالجة أزمات عديدة كالقضية الفلسطينيّة والأزمة العراقيّة وغيرها نتيجة تفرّد الولايات المتّحدة بالعمل حتّى خارج إطار الشرعيّة الدوليّة ومجلس الأمن كغزو العراق والتدخّل العسكري بليبيا وغيرهما مما ثبت صحة الفرضيّة الأولى من هذه الدراسة.

2 -إنّ فشل الأمم المتّحدة في تعاملها مع الأزمات الدوليّة هو اختبار حقيقي لمصداقيتها وميثاقها التأسيسي الأمر الذي يدفع بالقول أنّ هذا العجز طريق ممهّد نحو انهيار المنظّمة إن لم يُصار للبحث عن تنظيم دولي جديد بفاعليّة وهيكليّة جديدة قوامها العدالة والشرعيّة الدوليّة الحقيقيّة، وإمّا فوضى دوليّة يسودها قانون الغاب تعود بالمجتمع الدولي إلى العصور الوسطى، وعليه فإنّ الحاجة إلى إصلاح منظّمة الأمم المتّحدة باتت أكثر من ضروريّة، وهذا ما ينصبّ عليه أصلاً ميثاق الأمم المتّحدة ذاتها بالمادة 109 التي نصّت على ضرورة المراجعة الدوريّة لنصوص وميثاق الأمم المتّحدة، وهذا ما يثبت صحّة الفرضيّة الثانية.

3 -أمام هذا الواقع فإنّ مستقبل الأمم المتّحدة مرتبط بمجموعة من المتغيّرات الحاسمة على المدى المتوسّط تتجلى بما يلي:

أ. قدرة تشكيل جبهة دوليّة ضدّ استمرار الانفراد الأمريكي بقيادة النظام الدولي والدفاع عن ما يسمّى بالعدالة الدولية، وهذا ما بدأنا نلمّسه عبر بروز قوى صاعدة كمجموعة البريكس.

ب. إنّ مستقبل المنطقة العربيّة في ظلّ استمرار الصراع العربي الصهيوني وتمادي هذا الكيان بتجاهل قرارات المنظّمة الدوليّة ومدى قدرة المنظّمة على الاعتراف بدولة فلسطين مستقلّة وذات سيادة.

ج. مدى استطاعة المنظّمة في التعامل مع ما يشهده العالم العربي في إطار ما سمّي بالربيع العربي عبر التدخّل في شؤونه وازدواجيّة المعايير المتّبعة بخصوصه.

وأخيراً فإنّ الجدل المثار حول إصلاح الأمم المتّحدة وإن كان مجرّد إعلان للنوايا فذلك لا يغير من أهمية إجراء هذا الإصلاح ولو بتحقيق الحدّ الأدنى حفاظاً على ما تبقّى من هذا التنظيم الدولي. فإذا كانت الأمم المتّحدة وجدت كما يبدو كتحالف للدول المنتصرة ومجرّد أداة لإدارة الفوضى الدوليّة فإنّه من المؤكّد أن الضحيّة من تصرّفات هذه المنظّمة العاجزة هو الأمن والسلم الدوليين وخصوصاً في عالمنا العربي الإسلامي وعجز هذه المنظّمة حتّى الآن عن تقديم قرار واحد يناصر الحقوق المشروعة وخصوصاً القضية الفلسطينية نتيجة تفرّد الولايات المتّحدة بقرارات هذه المنظّمة.

المراجع:

1 -التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2005-2006، مركز الدراسات السياسيّة والاستراتيجيّة، الطبعة الأولى، القاهرة، تشرين الأوّل، 2006،

2 -كرني، إدريس. *التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 أيلول* ، الطبعة الأولى، المطبعة والوراقة الوطنيّة، الحيّ المحمّدي، الداوديات، مراكش، 2005.

3 -*الأمم المتّحدة والإصلاح* ، مقال صادر عن المجلس المصري للشؤون الخارجيّة، السياسة الدوليّة، عدد 162، تشرين الأوّل، 2005.

4 -أبو بكر الدسوقي، *ستون عاماً على الأمم المتّحدة... العقبات أمام الإصلاح* ، مجلة السياسة الدوليّة، العدد 162، تشرين الأول، 2005.

5 -نافعة، حسن. *التنظيم الدولي*، مكتبة الشروق الدوليّة، جامعة القاهرة، قسم العلوم السياسيّة، 2002.

6 -محمّد، عبد العليم. *مستقبل الأمم المتّحدة بعد العدوان على العراق من كتاب نكبة العراق الآثار السياسيّة والاقتصاديّة*، الفصل العاشر مطبوعات، مركز الدراسات السياسيّة والاستراتيجيّة، القاهرة، 2003.

7 -الناصر، عبد الواحد. *المشكلات السياسيّة الدوليّة* ، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، بدون طبعة، كانون الثاني، 2009.

8 -غربي، محمد. *الوجيز في تاريخ العلاقات الدوليّة المعاصرة*، طوب بريس، الطبعة الثالثة، 2007.

9 -يتيم، فتيحة. *إصلاح الأمم المتّحدة في ظلّ تطورات النظام الدولي*، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسيّة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.

الهوامش:

1 -غربي، محمد. *الوجيز في تاريخ العلاقات الدوليّة المعاصرة*، الطبعة الثالثة، طوب برس، 2007، ص404.

2 -كريني، إدريس. *التداعيات الدوليّة الكبرى لأحداث 11 أيلول* ، الطبعة الأولى، المطبعة والوراقيّة الوطنيّة، الحي المحمدي، الداوديات، مراكش، 2005، ص226-227.

3 -شطاوي، محمد. *إمبراطوريّة الشر*، الطبعة ألأولى، المطبعة الوراقيّة الوطنيّة، مراكش، 2003، ص43.

4 -*التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2005-2006*، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للدراسات السياسيّة والاستراتيجيّة، القاهرة، تشرين الأول، 2006، ص150.

5 -يتيم، فتيحة. *إصلاح الأمم المتّحدة في ظلّ تحولات النظام الدولي الراهن* ، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009/2008، ص17.

6 -محمد، عبد العليم. *مستقبل الأمم المتّحدة بعد العدوان على العراق*، مقال من كتاب نكبة العراق، صادر عن مركز الأهرام للدراسات السياسيّة والاستراتيجيّة القاهرة، 2003، ص258.

7 -كريني، إدريس. *التداعيات الدوليّة الكبرى لأحداث 11 أيلول*، الطبعة الأولى، المطبعة والوراقة الوطنيّة، الحي المحمدي، الداوديات، مراكش، 2005، ص227.

8 -المرجع السابق، ص 229.

9 -المرجع السابق، ص 230.

10 -غربي، محمد. *الوجيز في تاريخ العلاقات الدوليّة المعاصرة*، الطبعة الثالثة، طوب برس، 2007، ص403.

11 -الناصر، عبد الواحد. *المشكلات السياسيّة الدوليّة* ، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، كانون الثاني، 2009، ص34.

12 -غربي، محمد. *الوجيز في العلاقات الدوليّة المعاصرة*، مرجع سبق ذكره، ص420.

13 -الناصر، عبد الواحد. مرجع سبق ذكره، ص36.

14 -كريني، إدريس. مرجع سبق ذكره، ص106.

15 -غربي، محمّد. مرجع سبق ذكره ، ص415.

16 -الناصر، عبد الواحد. مرجع سبق ذكره، ص38.

17 -سوقي، أبو بكر. *ستون عاماً على الأمم المتّحدة.. العقبات أمام الإصلاح* ، مجلة السياسة الدوليّة، العدد 162، تشرين الأول، 2005، ص116.

18 -المجلس المصري للشؤون الخارجية، *"الأمم المتّحدة والإصلاح رؤية مصريّة لكوفي عنان"* ، السياسة الدوليّة، العدد 162، تشرين الأول، 2005، ص121.

19 -سوقي، أبو بكر. *ستون عاماً على الأمم المتّحدة*، مرجع سبق ذكره، ص124.

20 -نافعة، حسن. *التنظيم الدولي*، بدون طبعة، مكتبة الشروق الدوليّة، جامعة القاهرة، قسم العلوم السياسية، 2002، ص483-484.

21 -التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2005-2006، مرجع سبق ذكره، ص150.

22 -نافعة، حسن. مرجع سبق ذكره، ص484.

23 -التقرير الاستراتيجي العربي، مرجع سبق ذكره، ص151.

24 -نافعة، حسن. مرجع سبق ذكره، ص485.

25 -نفس المرجع السابق، ص486.

26 -سوقي، أبو بكر. *ستون عاماً على الأمم المتّحدة*، مرجع سبق ذكره، ص118.

27 -نفس المرجع السابق، ص118.

28 -نافعة، حسن. مرجع سبق ذكره، ص488.

29 -نفس المرجع السابق، ص492.

30 -التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2005-2006، مرجع سبق ذكره، ص152-153.

31 *الأمم المتّحدة والإصلاح... رؤية مصرية لتقرير كوفي عنان*، مرجع سبق ذكره، ص120.

32 نفس المرجع السابق، ص151.

33 دسوقي، أبو بكر. *ستون عاماً على الأمم المتّحدة*، مرجع سبق ذكره، ص118.

34 محمد، عبد العليم. *مستقبل الأمم المتّحدة بعد العدوان على العراق*، مرجع سبق ذكره، ص266.

35 نفس المرجع السابق، ص266.

36 *الأمم المتّحدة والإصلاح*، مرجع سبق ذكره، ص122.